

## الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير: الفرص والقيود (2011-2021)

## China and the governance of the greater Middle East security: chances and restrictions (2011-2021)

إسماعيل بن عمار\*<sup>1</sup>، بن يمينه شايب الذراع<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة حسينية بن بوعلي (الشلف-الجزائر)، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة[i.benomar@univ-chlef.dz](mailto:i.benomar@univ-chlef.dz)<sup>2</sup> جامعة حسينية بن بوعلي (الشلف-الجزائر)، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة[b.chaiebedra@univ-chlef.dz](mailto:b.chaiebedra@univ-chlef.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/07

تاريخ الاستلام: 2023/04/03

## ملخص:

تحاول هذه الدراسة استكشاف مشاركة الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، بحيث نضع إدارة النزاعات والصراعات في المنطقة في سياق الحوكمة الأمنية، من خلال تحليل محددات ومقاربات المشاركة الصينية في الحوكمة الأمنية، واكتشاف مدى فاعلية هذه المقاربات في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الأمنية واستعادة النظام في الشرق الأوسط الكبير، ونسلط الضوء على الفرص والقيود في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى أن الصين لا تزال غير جاهزة للانخراط في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير بشكل فعال، بسبب وجود فواعل أخرى راسخة في المنطقة ونقص خبرتها في التعامل مع أزمات المنطقة، إلا أن آفاق انخراطها في المنطقة وتقديم حلولها الخاصة واعدة ومتفائلة.

كلمات مفتاحية: الصين، الحوكمة الأمنية، الشرق الأوسط الكبير.

## Abstract:

This paper tries to discover the participation of China in the governance of the greater Middle East security, in the period from 2011 to 2021, through setting the conflicts management in the region in the context

of the security governance and analyzing the determinants and approaches of the Chinese participation in the security governance. Moreover, it aims at discovering the efficiency of these approaches in finding suitable solutions for the security problems and the restoration of the order in the greater Middle East. In addition, the paper sheds light on the chances and restrictions in this field. Findings show that China is still unable to adhere to the governance of the greater Middle East in an efficient way due to other deeply rooted factors in the region, its low records, and lack of experience in dealing with the conflicts of the region. However, the horizons of its adherence in the region and providing solutions are promising and optimistic.

**Keywords:** China; security governance; greater Middle East.

\*المؤلف المرسل: إسماعيل بن عمار، [i.benomar@univ-chlef.dz](mailto:i.benomar@univ-chlef.dz)

## 1. مقدمة:

يعتبر الشرق الأوسط الكبير من بين المناطق الأكثر اضطرابا، حيث شهدت المنطقة العديد من الصراعات والأزمات المستعصية، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأزمة البرنامج النووي الإيراني. وازداد الوضع تعقيدا في المنطقة بعد موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة من بداية 2010، مثل سوريا واليمن، وما نتج عنها من تدخلات خارجية وانتشار الإرهاب. كل هذه المعطيات جعلت من الشرق الأوسط الكبير منطقة غير مستقرة وغير آمنة. من هذا المنطلق حاول المجتمع الدولي إعادة ضبط أمن واستقرار المنطقة، عبر مجموعة من الإجراءات والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، غير أن هذه التدابير لم تحقق نتائج جوهريّة، بل وفي كثير من الأحيان عقدت الوضع وتسببت في نتائج عكسية دفعت المنطقة للانزلاق إلى الفوضى. الأمر الذي استدعى ضرورة تبني مواقف وحلول أكثر ابتكارا وفعالية لتدارك الوضع وإحلال الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط الكبير.

ومع صعود الصين وزيادة تأثيرها الدولي، يتوقع من الصين أن تصبح "صاحب مصلحة مسئول" وأن تتحمل مزيدا من المسؤوليات في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير. ارتبطت الصين بالشرق الأوسط

منذ عقود طويلة بناء على علاقات تاريخية واقتصادية مع دول المنطقة، حيث يمثل الشرق الأوسط الكبير مصدرا مهما للطاقة وسوقا مهمة للصين، إلا أن ارتباطات الصين الأمنية بالمنطقة كانت غير بارزة، نظرا للثقافة الإستراتيجية الصينية المبنية على السيادة وعدم التدخل. ولكن هذا الوضع لم يستمر خاصة بعد دخول المنطقة في فوضى بعد الثورات العربية، الأمر الذي أثر على مصالح الصين المتزايدة في المنطقة وأمنها القومي، حيث تخلت الصين جزئيا عن تقيدها الصارم بعدم التدخل، وحاولت تقديم حلولها الخاصة للاستعادة النظام في الشرق الأوسط الكبير.

وتأسيسا لما سبق، سنحاول تناول الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم المشاركة الصينية في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير بين الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021؟ وتتفرع الإشكالية للأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير؟
  - 2- ما هي إستراتيجية الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير؟
  - 3- ما هو مستقبل الحوكمة الأمنية الصينية في الشرق الأوسط الكبير؟
- وللإجابة عن الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:
- 1- يرتبط فهم الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير، بالتطرق لمختلف التهديدات الأمنية في المنطقة، بالإضافة إلى الفواعل الضالعة في معالجة هذه التهديدات.
  - 2- يرتكز معرفة إستراتيجية الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، بتحديد مختلف المحددات الدافعة لانخراطها في الشرق الأوسط، ومختلف مقارباتها لمعالجة المشاكل الأمنية في المنطقة.
  - 3- يرتبط مستقبل الحوكمة الأمنية الصينية في الشرق الأوسط الكبير، بتقييم الفرص والتحديات أمام الصين لتقديم حلولها الخاصة للنزاعات في المنطقة.

#### أهداف البحث:

- تحليل دور الصين في البيئة الأمنية للشرق الأوسط الكبير؛
- التعرف على أفضل الممارسات الأمنية وأنسبها للوضع الأمني في الشرق الأوسط الكبير؛

-الكشف عن الفرص والقيود أمام الصين للعب دور فعال في أمن الشرق الأوسط الكبير.

### منهجية البحث:

**مقاربات الدراسة:** استعان الباحث بمجموعة من المقاربات لتحليل الموضوع من بينها "اقترب صناعة القرار"، الذي يعمل على تفسير دوافع ونمط القرارات المتخذة، وعليه تفسير دوافع ونمط الصين للانخراط الأمني في الشرق الأوسط الكبير. بالإضافة إلى "اقترب الدور والمكانة"، الذي يعمل على إبراز تصور الفواعل لأدوارها ومكانتها في إطار النظام الدولي، وتبرز هذه المقاربة في دراستنا من خلال، تصور الصين لدورها كلاعب مسئول في الشرق الأوسط الكبير.

**منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي، من خلال السعي إلى وصف وتحليل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير، وطبيعة المشاركة الصينية، بهدف فهم أوسع لأثر ذلك على تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما استعان الباحث بمنهج دراسة حالة، من خلال دراسة بعض الصراعات والأزمات كنماذج لإبراز الحوكمة الأمنية الصينية في المنطقة محل الدراسة.

**تقسيم الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى ثلاثة عناوين رئيسية، تطرق الأول لمفهوم الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير، في حين جاء الثاني لمعالجة إستراتيجية الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، من خلال تحديد محددات انخراطها في المنطقة، بالإضافة إلى مقارباتها لمعالجة النزاعات في الشرق الأوسط الكبير، أما العنوان الثالث فتطرق إلى مستقبل الحوكمة الأمنية الصينية في الشرق الأوسط الكبير، من خلال تقييم الفرص والقيود أمام الصين لتقديم حلولها الخاصة للقضايا الأمنية في المنطقة.

## 2. مفهوم الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير

أدت التحديات الأمنية الناشئة في الشرق الأوسط الكبير، إلى البحث عن نمط استجابة مغايرة يتجاوز الأطر التقليدية لمواجهة التهديدات الأمنية، تفهم هذه الاستجابة من خلال مفهوم الحوكمة الأمنية.

## 1.2. تعريف الحوكمة الأمنية:

تتعلق حوكمة الأمن، بفهم خاص لكيفية معالجة عدد لا يحصى من المشكلات الأمنية وما ينجم عنها من انعدام الأمن. في هذا الصدد، ينبغي النظر إلى الحوكمة الأمنية كمفهوم، ووسيلة علمية للتحليل والفهم، وكآلية للسياسة، وممارسة يتم نشرها في السعي لتحقيق الأمن داخل أو عبر مجالات جغرافية أو سياسات محددة. وبالتالي، فإن حوكمة الأمن هي مجموعة من الافتراضات حول كيفية دراسة السياسة الأمنية (الحوكمة الأمنية كمفهوم) وتحديد ووصف تلك الآليات التي يتم من خلالها إنشاء هذه السياسة (حوكمة الأمن كممارسة). (Webber, 2014, pp. 17-18).

إن الحوكمة الأمنية في حد ذاتها ليست نظرية كاملة (أو مفهوم قائم بذاته). بدلاً من ذلك، فهي في المقام الأول "أداة استدلال". وبالتالي، يمكن استخدام الحوكمة الأمنية كمنظور تحليلي لمراقبة ظواهر واتجاهات معينة قد لا يلاحظها أحد من المناهج التقليدية للسياسة الأمنية، مثل أفضل الممارسات وقياس الأداء- (Ehrhart, Hegemann, & Kahl, 2014, pp. 147-148). وبالتالي فهو يوفر طريقاً لرسم خرائط توفير الأمن ويسمح باستخلاص الاستدلالات على الكفاءة والفعالية الوظيفية (Sperling & Webber, 2014, p. 129).

يمكننا فهم الحوكمة الأمنية بهذا المعنى من تحليل حالة من منظور الحوكمة الأمنية واكتساب رؤى مفيدة، حتى إذا لم تنطبق إحدى الفئات المنسوبة إليها بشكل عام (Ehrhart, Hegemann, & Kahl, 2014, p. 148). وعليه سنستخدم في هذه الدراسة النزاعات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط الكبير كدراسة حالة.

## 2.2. تعريف الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير:

الحوكمة (الأمنية) في الشرق الأوسط الكبير قضية بحثية متعددة التخصصات تغطي تخصصات علم الاجتماع والاقتصاد والإدارة والقانون والدبلوماسية والعلوم السياسية، كما أنها مرتبطة بمجتمع الشرق الأوسط واقتصادياته وأقلياته وسياساته وعلاقاته الدولية. حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: الحوكمة المحلية، الحوكمة الإقليمية، والحوكمة العالمية. في ظل ترابط الشؤون الداخلية والخارجية، أصبحت الحدود بين

أنواع الحوكمة الثلاث وثيقة العرى وغير واضحة بشكل متزايد-70 (Sun & HE, 2015, pp. 72).

تنقسم الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير، إلى ثلاثة اتجاهات، ترتبط بأدبيات الحوكمة الأمنية بصفة عامة و الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير بصفة خاصة. **الاتجاه الأول:** يركز على أسباب نشوء الحوكمة الأمنية، والمرتبطة أساساً بوصف التهديدات الجديدة وتصنيفها، من حيث وكيل التهديد (دولائي-غير دولائي) والمستهدف من التهديد (الدولة، المجتمع، الوسط الإقليمي)، (Sperling, Security governance in a Westphalian world, 6, p. 2009، أي فهم طبيعة المشكلة ومنطق القضية التي يجب أن تحكم من منظور وظيفي، 10, p. 2016، Acharya) وبإسقاطها على منطقة الشرق الأوسط الكبير، تنشأ أربع أنواع من التهديدات، يشمل "النوع الأول"، التهديدات الناشئة عن التدخلات الخارجية في دول الشرق الأوسط الكبير، مثل الحرب في أفغانستان عام 2002، وغزو العراق عام 2003، (Zhongmin, 2011، 70, p. ومسألة البرنامج النووي الإيراني بين (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران)، والتدخل (الروسي) والدول الغربية في الأزمة السورية (Sun & HE, 2015, p. 74). ويشمل "النوع الثاني"، التهديدات المتصلة بالصراعات والحروب بين دول المنطقة، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، (Zhongmin, 2011، 70, p. و(الحرب العراقية-الإيرانية، الغزو العراقي للكويت، والتوترات السعودية-الإيرانية، والحرب في اليمن. ويشمل "النوع الثالث"، التهديدات الناجمة عن النزاعات الداخلية بين مختلف الطوائف والجماعات الاثنية، والعشائر و(الفصائل السياسية) ضمن دولة ذات سيادة، مثل النزاعات الطائفية في لبنان (حزب الله الشيعي، والطائفة السنية، والطائفة المارونية)، والحرب الأهلية اللبنانية (نزاعات بين فصائل دينية وعلمانية). ويشمل "النوع الرابع"، التهديدات عبر الوطنية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة وفروعه (Sun & HE, 2015, p. 74).

**أما الاتجاه الثاني:** فيرتبط بممارسة الأمن من قبل مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة من منظور تحليلي، مثل ممارسات المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والشركات

متعددة الجنسيات، وجهات سياسية أخرى. مثال ذلك، مع اندلاع الثورات في الشرق الأوسط، أصبحت الأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعية، والعشائر والطوائف الدينية، جهات فاعلة في الحوكمة الأمنية أيضاً. **الاتجاه الثالث:** يعنى بمشاركة القوى الخارجية ودول الشرق الأوسط الكبير في القضايا الأمنية الساخنة ومقارباتها الخاصة في حل مشكلات الشرق الأوسط، وهو بمثابة تحليل مقارنة للحكومة (الأمنية) الإقليمية للوحدات المختلفة هناك، (Sun & HE, 2015, pp. 71-73) وهذا يشمل تصور وتقييم مختلف التهديدات، والخيارات الإستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية، (Kirchner, 2007, p. 3). يركز هذا الاتجاه على الجانب المعياري، حيث يحلل ما إذا كان نهج معين من الحكومة مرغوباً أو مناسباً أو مهماً (Pries, 2017, p. 43). أصبحت التأثيرات والفعالية مشروطة بالعديد من العوامل بحيث أصبح من الصعب بشكل متزايد عزو كل من النجاح والفشل إلى تدابير سياسية محددة. في الواقع، غالباً ما يلحق بالسياسات (في الشرق الأوسط الكبير) عواقب غير مقصودة (Daase & Friesendorf, 2010, p. 1).

تركز الأدبيات الحالية على ممارسة الحوكمة (الأمنية)، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول غربية أخرى. في المقابل، هناك القليل من دراسات الحالة المتصلة بمشاركة القوى الصاعدة في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير (Sun & HE, 2015, p. 72). وهي إحدى استراتيجيات البحث الواعدة والأقل استكشافاً، أي التركيز على الدول الناشئة التي تبرز كجهات فاعلة أساسية في حوكمة الأمن، وهي ليست مادية فحسب، بل هي فكرية أيضاً. لذلك، فإن تركيز الانتباه على هؤلاء الفاعلين، واستكشاف تفضيلاتهم المادية والفكرية، هو خط بحث واعد يمكن أن يساهم في فهم التحول الأوسع للحكومة الأمنية (Ceccorulli & Lucarelli, 2014, p. 5).

وبالتالي، يمكن تعريف حوكمة الأمن (في الشرق الأوسط الكبير) على أنها التحقيق في العديد من الجهود الناشئة في مجال الأمن (Ceccorulli & Lucarelli, Conceptualizing multilateral security governance, 2013, p. 15). وعليه، يصبح المصطلح وثيق

الصلة بالدراسة، التي تهدف إلى فهم وتقييم دور الصين في إدارة النزاعات في الشرق الأوسط الكبير من منظور الحوكمة الأمنية.

### 3. الإستراتيجية الصينية في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير

يستدعي تحديد الإستراتيجية الصينية في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، التطرق إلى محددات انخراطها في المنطقة، بالإضافة إلى مقاربتها في معالجة النزاعات في المنطقة.

#### 1.3. محددات انخراط الصين في منطقة الشرق الأوسط الكبير:

##### 1.1.3. المسؤولية الدولية:

لقد غيّر مفهوم "الحوكمة العالمية" بشكل عميق نظرة المجتمع الدولي لقضايا أمن الشرق الأوسط الكبير، وبالتالي بدؤوا في النظر في حلول نزاعات الشرق الأوسط من منظور "الحوكمة العالمية". لم تكن الصين نشطة بما فيه الكفاية في المشاركة في الشؤون الدولية، وخاصة تلك التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحها الخاصة، ومع زيادة القوة الوطنية الشاملة للصين وتأثيرها الدولي، يطلب المجتمع الدولي من الصين أن تصبح "صاحب مصلحة مسئول" وأن تتحمل المزيد من المسؤوليات في الحوكمة العالمية. تعد حوكمة الأمن في الشرق الأوسط الكبير جزءاً مهماً من حوكمة الأمن العالمي. وعليه يتعين على الصين أن تعلن نفسها بشأن قضايا أمن الشرق الأوسط الكبير وأن تشارك في الإجراءات ذات الصلة (LIU & HE, 2017, pp. 33-34).

##### 2.1.3. أمن الطاقة:

تشير المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حوالي 50% من حاجياتها الطاقوية (عبد الحى، 4 ديسمبر 2011، صفحة 2). يعتبر الشرق الأوسط بمفهومه الموسع مورداً هاماً في هذا المجال خاصة النفط، حيث يمثل الشرق الأوسط 44% من النفط المستورد في الصين (Siddi & Kaczmariski, 2019, p. 5). فمن أصل عشرة دول من كبار موردي النفط الخام في الصين، هناك خمسة في الشرق الأوسط - المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من أن الصين قامت بتنويع إمدادات النفط وزيادة وارداتها من منتجين خارج المنطقة



مثل روسيا وأنغولا. إلا أن اعتماد بكين الكبير على النفط من أجل تنميتها، يجعلها عرضة لانقطاع الإمدادات وزيادات الأسعار. خاصة وأن حقول النفط عرضة بشكل خاص للتخريب والهجوم، لأنها تشكل مصدرًا مهمًا لدخل الجماعات المتطرفة والإرهابية. وبدون بيئة آمنة، فإن مثل هذه المصادر تنطوي على مخاطرة عالية، كما يتضح من الخسائر الكبيرة التي لحقت بمؤسسات الدولة الصينية بعد انزلاق ليبيا إلى الحرب. وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وضمان أمن الإمدادات مهمان لأمن الطاقة في الصين والتنمية الاقتصادية (Yang, 2018, pp. 284-285).

### 3.1.3. الأسواق:

وسعت الصين حضورها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الكبير، حيث برزت كشريك تجاري رئيسي وأكبر مستثمر في المنطقة. فهي الشريك التجاري الأول لكل من المملكة العربية السعودية وإيران، والثاني لإسرائيل والعراق والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى استثماراتها المباشرة، بما في ذلك، المناطق الاقتصادية الخالصة، والتعاون المالي (القروض)، وإنشاء البنية التحتية خاصة الموانئ البحرية منها، وتطوير التكنولوجيا (Siddi & Kaczmariski, 2019, pp. 5-6). كما أن الشرق الأوسط الكبير يتمتع بموقع استراتيجي عند منعطف الطرق البرية والبحرية لمشروع طريق الحرير (BRI)، وبالتالي فهو جزء لا يتجزأ منه، (Yang, 2018, p. 284) ويطمح طريق الحرير الجديد أن يعبر من الصين إلى طاجيكستان وشمال إيران، ثم يتفرع إلى العراق وسوريا وتركيا، وهو ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى الشرق الأوسط، (عبد الحي، 4 ديسمبر 2011، صفحة 5) وعلية يبقى أمن الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمشروع طريق الحرير والصين بشكل عام.

### 4.1.3. الأمن الداخلي:

تكمّن المصلحة الصينية في الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى، في الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخليين، فقيادة الحزب الشيوعي الصيني يخشون من الاستياء الداخلي، حيث أفاد "لي ويجيان" Li Weijian وهو أحد المحللين الصينيين من "معاهد شنغهاي للدراسات الدولية"، أن الشرق الأوسط يشكل امتدادا استراتيجيا لمحيط الصين، وتجمع بين المنطقتين روابط على الصعيد العرقي والديني

والثقافي، بحيث تؤثر الاتجاهات المسيطرة في الشرق الأوسط تأثيراً مباشراً على أمن الصين واستقرارها (سكوبيل و نادر، 2016، صفحة 13). خاصة بعد أحداث الثورات العربية، ولا سيما الدول التي مزقتها الصراعات مثل العراق وسوريا، حيث أصبحت المنطقة أرضاً خصبة للتطرف الإسلامي والإرهاب مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث يمكن للإرهاب في هذه المناطق أن ينتشر بسهولة إلى الجوار المباشر للصين، والأكثر إثارة للقلق بالنسبة لبكين، هو إقليم "شينجيانغ" Xinjiang المتمتع بالحكم الذاتي، حيث تسكن أقلية "الأويغور" Uyghur's المسلمة، وبعضهم يسعى من أجل الانفصال ويقاتل في صفوف داعش، (Yang, 2018, p. 285) حيث أعرب الحزب الشيوعي الصيني عن قلقه من احتمال تحول التعاطف الإقليمي مع "الأويغور" إلى دعم معنوي ومادي لمسلمي هذه الأقلية (سكوبيل و نادر، 2016، صفحة 14). وعليه تسعى الصين للمشاركة في الشرق الأوسط الكبير من منطلق "الدفاع الوقائي المتقدم"، بالإضافة إلى تأمين دعم دول منطقة الشرق الأوسط لسياستها تجاه قضية الأويغور، حيث قدمت 37 دولة، في يوليو 2019 رسالة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بقبول السرد الرسمي للحكومة الصينية، الذي يقضي باتهام الأويغور بالانفصالية والإرهاب (Siddi & Kaczmarek, 2019, p. 6).

### 2.3. المقاربات الصينية في معالجة الصراعات في الشرق الأوسط الكبير

يمكن تقسيم المقاربات الصينية في معالجة الصراعات في الشرق الأوسط الكبير إلى أربع نقاط: عدم التدخل، الحياد، دفع التنمية، والتعددية.

#### 1.2.3. عدم التدخل:

تشير السياسات الصينية الأخيرة، إلى حدوث تحول في موقف الصين اتجاه عمليات التدخل، فبعد التقييد الصارم بسياسة عدم التدخل (Zhongmin, 2011, pp. 85-86) أصبح موقف الصين مشروطاً وأكثر مرونة، مثل الحصول على موافقة مجلس الأمن (Snetkov & Lanteigne, 2015, p. 131).

وهكذا، في بداية الغزو في العراق، لم تعارض بكين صراحةً الإجراءات الأمريكية، لكنها شعرت بالقلق من عدم مشاركة الأمم المتحدة وطبيعة "تحالف الراغبين" بقيادة الولايات المتحدة، والذي أدى إلى تجاوز إضافي حسب الصين، تكرر الوضع في ليبيا حين امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 في مارس 2011، (Snetkov & Lanteigne, 2015, p. 131) ممهدة بذلك الطريق لإنشاء "منطقة حظر جوي"، وبشكل غير مباشر، لاستخدام القوة بقيادة الغرب. وقد اتفقت النخب الروسية والصينية منذ ذلك الحين على الاعتراف بالثورات العربية على أنها مدعومة من الغرب، ومصدر لعدم الاستقرار الإقليمي (Siddi & Kaczmariski, 2019, p. 3). استثمرت بكين النتائج السابقة في سوريا، عندما تحولت الاحتجاجات ضد نظام "بشار الأسد" إلى حرب أهلية بين الموالين للنظام ومختلف قوات المتمردين، حيث استخدمت الصين "حق النقض" أربع مرات لعرقلة القرارات التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد حكومة الأسد (Snetkov & Lanteigne, 2015, pp. 133-134) والتدخل في سوريا. وفي هذا الصدد قدمت الصين مقترحا من أربع نقاط لحل النزاع السوري: أولاً، يتعين على الأطراف المعنية في سوريا تنفيذ وقف إطلاق النار بشكل تدريجي، والتعاون مع جهود الوساطة لممثل الأمم المتحدة "الأخضر الإبراهيمي". ثانياً، العمل على تعيين ممثلين قادرين على تنفيذ انتقال سياسي يضمن استمرارية وفعالية المؤسسات الحكومية السورية. ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي العمل على تنفيذ بيان اجتماع وزراء خارجية مجموعة العمل من أجل سوريا في جنيف، وخطة السلام ذات النقاط الست "لكوفي عنان" Kofi Annan وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. و تثمين الجهود الإيجابية التي تبذلها جامعة الدول العربية ودول أخرى في المنطقة. رابعاً، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف الأزمة الإنسانية (Menegazzi, 2012, pp. 11-12).

وتعود سياسة الصين، حول رفض التدخلات العسكرية التي تهدف خاصة إلى تغيير الأنظمة، إلى مجموعة من الافتراضات، أولاً: لم تحقق الدول التي تحقق فيها تغيير النظام استقرارها السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى انزلاقها إلى الفوضى (Fung, October 2017, p. 11). لا يزال العراق، وإن كان مع حكومة وظيفية، متذبذباً بسبب التهديد الإرهابي والفساد الشامل والتوتر العرقي العميق بين الشيعة

والسنة والأكراد. في ليبيا، لم تتحقق حكومة متماسكة بعد "القذافي" قط، ولا تزال الدولة في حالة جمود بين الفصائل المتحاربة التي تطالب بالشرعية والسيطرة على البنية التحتية النفطية. كما أدت محاولات تغيير النظام في سوريا بالقوة، إلى وقوع خسائر فادحة وتشريد داخلي وتدفق للاجئين. دخلت اليمن في حرب أهلية منذ عام 2015، بين القوات الحكومية المدعومة من المملكة العربية السعودية ضد "ميليشيات الحوثيين" المدعومة من إيران ولم يتحقق الاستقرار لحد الآن. لقد أصبحت هذه الدول التي مزقتها الحرب دولاً فاشلة غير قادرة على أداء الوظائف الأساسية للدولة، بالإضافة إلى حدوث فراغ في السلطة، مما سمح للمتطرفين الإسلاميين والإرهابيين بتوسيع مساحة العمليات (Yang, 2018, p. 286). ثانياً: إن أي تغيير في البنية السياسية للنظم العربية قد يغير من فرص الصين التجارية كما حدث في ليبيا... ويفقدها بعض مزايا الارتكاز الاستراتيجي من الناحية السياسية خاصة في سوريا (عبد الحفي، 4 ديسمبر 2011، صفحة 6).

### 2.2.3. الحياد:

جادل المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط "غونغشياوشينغ" Gong Xiaosheng في المنتدى الخامس حول آسيا والشرق الأوسط في عام 2016، بأن الميزة البارزة لدور الصين في الشرق الأوسط هي الحياد، وعليه تحاول الصين العمل كوسيط في حالات الصراع (Yang, 2018, p. 9). يدعم هذا التوجه، دراسة أجراها "جيمس فيرون" James Fearon و"ديفيد لايتين" David Laitin، عام 2008، تشير إلى أن الحروب الأهلية تميل إلى أن تكون أطول بشكل ملحوظ عندما تتدخل الدول الأجنبية من طرف واحد (Lin, 2020, p. 120). وقفت الولايات المتحدة وروسيا مؤخراً إلى جانب طرف متحارب، مما جعل كلا القوتين غير قادرتين على العمل كوسيط محايد، (Yang, 2018, p. 9) على سبيل المثال، في سوريا الحكومة مدعومة من إيران وحزب الله وروسيا، في حين المعارضة السورية المسلحة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أعضاء الناتو وإسرائيل وقطر والمملكة العربية السعودية، (Lin, 2020, p. 120) (وعلى الرغم من دعمها للحكومة السورية) تبقى الصين على قنوات اتصال مع أحزاب المعارضة من خلال مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط واستقبال وفد

من أحزاب المعارضة السورية في الصين (Lei, April 2014, p. 8). من ناحية أخرى، لا تزال الصين في حوار وثيق مع الدول المعنية في المنطقة ولديها علاقات عمل واتصالات مفتوحة مع جميع الأطراف الإقليمية الرئيسية والأطراف المتنازعة (Yang, 2018, p. 291).

### 3.2.3. دفع التنمية:

يرتبط الأمن والتنمية بعلاقة طردية، فمن أجل خلق سلام واستقرار دائمين، من الضروري بناء مجتمعات مرنة، والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية للحفاظ على سبل عيش السكان المحليين (Henökl & Reiterer, 2015, p. 3). تلعب الصين دورًا متزايد الأهمية في المشهد الاقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط الكبير من خلال مبادرة الحزام والطريق. من خلال خلق قيمة اقتصادية وتعزيز العلاقات الجيوسياسية في المنطقة، فإن المشاركة الاقتصادية لبكين عبر مبادرة الحزام والطريق لديها القدرة على تحويل التجارة والبنية التحتية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، فضلاً عن توفير الأمن والاستقرار، ووفقاً لـ "غونغشياوشياغ" Gong Xiaosheng، المبعوث الصيني الخاص لشؤون الشرق الأوسط، من المرجح أن تصبح مبادرة الحزام والطريق أكثر مساهمات الصين أهمية في عملية السلام في الشرق الأوسط لأنها ستوفر الحل الاقتصادي الذي تحتاجه المنطقة (Lin, 2020, pp. 116-123). من هذا المنطلق ترفض الصين فرض العقوبات الاقتصادية لمعالجة القضايا المتعلقة بالسلام الدولي، حيث ترى الصين أن العقوبات الاقتصادية تميل دائماً إلى أن تكون غير محددة وشاملة بشكل مفرط وذات اعتبارات سياسية، حيث يشعر الناس العاديون في البلد المستهدف بمعاناة تلك العقوبات وتؤثر على رفاهيتهم (Lei, April 2014, p. 12).

كما يمكن أن تعمل التطلعات المتقاربة للصين وشركائها في الشرق الأوسط الكبير كقوة انتقالية في المنطقة وتساعد على تمهيد الطريق نحو السلام واستعادة النظام بعد انتهاء الصراع، (Lin, 2020, pp. 116-117) خاصة من خلال "مبادرة الحزام والطريق". في الآونة الأخيرة دفعت الصين باستمرار من أجل الاعتراف بمبادرة الحزام والطريق بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي كمبادرة لديها القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في استقرار "أفغانستان" (Huotari, Gaspers, Eder, Legarda, &

(Mokry, July 2017, p. 92). على هذا النحو، يمكن أن ينطبق هذا على الاقتصاد السوري الذي مزقته الحرب. يعتبر الصينيون حاليًا ميناء طرابلس في لبنان كمركز رئيسي للشحن العابر لشرق المتوسط. قبل الحرب، كانت الموانئ اللبنانية تستخدم لنقل البضائع إلى سوريا والعراق، متجاوزة الطريق البحري الأطول عبر قناة السويس وحول شبه الجزيرة العربية. كان هناك أيضًا حديث عن إعادة تأهيل شبكة سكة حديد طرابلس-حمص. مع وجود منطقة اقتصادية خاصة مخطط لها بجوار الميناء، يمكن أن تصبح طرابلس مركزًا مفيدًا لسوريا وتمكين الصين من لعب دور بناء في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار بعد الصراع عبر مبادرة الحزام والطريق (Lin, 2020, p. 129).

#### 4.2.3. التعددية:

تعتمد هذه الفكرة على ما سبقها من استراتيجيات تستخدمها الصين للرد على النزاعات في الشرق الأوسط الكبير، والرد على استراتيجيات الغرب في التعامل مع هذه النزاعات، من وجهة النظر الصينية، هذه هي المشكلة في الشرق الأوسط، حيث تعيق الروايات والسياسات المتناقضة من مختلف البلدان التعاون الدولي وتطيل من الاضطراب الإقليمي في المنطقة خاصة بعد الثورات العربية (Lin, 2020, pp. 115-116). من هذا المنطلق دعا الرئيس "شي جين بينغ" Xi Jinping إلى "نوع جديد من علاقات القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين"، وكما أوضح سفير الصين لدى الولايات المتحدة "كوي تيانكاي" Cui Tiankai، إن "النوع الجديد من علاقات القوى الكبرى، يقوم على الاحترام المتبادل ويهدف إلى تحقيق التعاون المربح للجانبين"، كما أن هذا النوع الجديد من العلاقات هو أيضًا مسؤولية مشتركة بين البلدين اتجاه المجتمع الدولي، (Lei, April 2014, p. 4) وتعد مشاركة الصين والولايات المتحدة في "مجموعة الاتصال" (P5+1)، التي تضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا لمعالجة البرنامج النووي الإيراني مثالاً على هذا النوع من العلاقات.

فضلاً عن ذلك، ترحب الصين بمشاركة مختلف القوى الرئيسية والإقليمية الأخرى دعماً لحل النزاعات الدولية من خلال تعددية الأطراف، على اعتبار أن جميع الأطراف الضالعة في النزاعات عناصر في حل المشكلات، وليس اعتبارها عناصر تعرقل حل المشكلات، مثل إشراك اللجنة الرباعية حول قضية

فلسطين وإسرائيل (Sun, China and the Middle East security governance in the new era, 2017, p. 366).

#### 4. مستقبل الحوكمة الأمنية الصينية في الشرق الأوسط الكبير

يعتبر مستقبل الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، مرهونا بمجموعة من المؤشرات الدالة على الفرص المتاحة أمامها، والقيود التي تعترضها في ذلك، وهو ما نشير له في هذا العنصر من البحث.

##### 1.4. الفرص:

##### 1.1.4. القبول في المنطقة:

تعتبر النظرة الايجابية التي تحملها دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير عن الصين مقارنة بدول أخرى مثل الولايات المتحدة (أنظر الجدول رقم 1)، فرصة للانخراط الصين في الحوكمة الأمنية في المنطقة، حيث تتطلع بلدان الشرق الأوسط الكبير بشكل متزايد إلى الصين للحصول على المساعدة في حل المشكلات الإقليمية. مثال ذلك، أعطى زعيم إقليم كردستان العراق "مسعود بارزاني" في مارس 2018 إشارة إلى مكانة الصين الإقليمية المتصاعدة بدعوة بكين إلى "لعب دور أكبر" في استعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (Lin, 2020, p. 129). كما وجه "بشار الأسد" دعوة إلى الصين سنة 2013 في إطار قمة "البريكس" BRICS المنعقدة في جنوب إفريقيا، للعب دور بناء في وقف الصراع وحماية وحدة الأراضي السورية، واصفا مجموعة "البريكس" بالقوة العادلة التي تسعى إلى نشر السلام والأمن والتعاون بين الدول بعيداً عن الهيمنة وإملاءاتها (Abdenur, 2016, pp. 117-118). ورحبت طهران بمشاركة الصين في معالجة مسألة البرنامج النووي الإيراني ضمن آلية "الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا" لتكون طرفاً موازياً للولايات المتحدة وأوروبا (Sun, China and the Middle East security governance in the new era, 2017, p. 359).

الجدول 1: توجهات الرأي العام العربي: مقارنة الموقف مع الولايات المتحدة والصين

| المؤشر                                                           | الولايات المتحدة (%) | الصين (%) |
|------------------------------------------------------------------|----------------------|-----------|
| تفضيلها كقوة عظمى                                                | 7                    | 23        |
| الدولة الأكثر تهديدا لمصالح وأمن بلادك 2010 (فئة أكبر من 36 سنة) | 80                   | 4         |
| القبول بها كوسيط لتسوية مشكلات الإقليم العربي                    | 11                   | 49        |
| القبول بها كوسيط لتسوية المشاكل الدولية                          | 8                    | 51        |
| الانطباع العام عن الدولة (إيجابي)                                | 20                   | 62        |
| تطوير العلاقات الاقتصادية معها                                   | 24                   | 54        |
| المطالبة بزيادة المساعدات للدول العربية                          | 48                   | 57        |
| موقف النخب من تدعيم العلاقة مع الدولة                            | 21                   | 34        |
| عدالة الموقف من الموضوع الفلسطيني                                | 8                    | 88        |

المصدر: وليد عبد الحي، (مارس 2022)، ص 08.

يشير الجدول السابق، إلى أن صورة الصين في الذهن العربي جمهورا ونخبه، هي صورة يغلب عليها الجانب الايجابي، (عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030، مارس 2022، صفحة 9) ويرجع ذلك إلى أن الصين هي الدولة النامية الوحيدة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا تشبه سياساتها الغرب، الذي انتهج سياسات هيمنة في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، تحافظ الصين على علاقات ودية وسجل "العدو الصفري" مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط الكبير، وتولي المزيد من الاهتمام لشعور الأطراف المتنازعة، مع التركيز على التوازن والتوفيق بين إسرائيل وفلسطين، بين العرب وغير العرب، بين الفصائل السنية والشيوعية، بين إيران والمملكة العربية السعودية، بين الأنظمة الجمهورية والملكية، بين منتجي النفط ومستورديه، وبين الدول الإسلامية المعتدلة والمتطرفة (Sun،



China and the Middle East security governance in the new era, (2017, pp. 358-359). يوفر هذا النوع من الانخراط ظروفًا مواتية لمشاركة الصين في حل الصراع في الشرق الأوسط الكبير وحوكمته.

#### 2.1.4. تراجع جاذبية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير:

بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط الكبير، فإن اهتمام الصين بمنطقتهم يأتي في الوقت المناسب، حيث أصبحت الأسئلة الرئيسية تدور حول التزامات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط. إن سياسة الولايات المتحدة اتجاه شؤون المنطقة المضطربة، مثل حرب العراق، والرد على الانتفاضات العربية في عام 2011 والحرب الأهلية السورية، وقرار نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، (Fulton, 2019, p. 10) إلى جانب التدخلات العسكرية التي طال أمدها في المنطقة، والجهود الفاشلة لبناء الدولة في العراق وأفغانستان (Yang, 2018, p. 288). أدت إلى شكوك بشأن مصداقية المستثمر الأول في المنطقة، وبالتالي البحث عن بديل قابل للتطبيق.

ونتيجة لتراجع الولايات المتحدة ودور الصين المتزايد في الشرق الأوسط الكبير، يُنظر إلى بكين بشكل متزايد على أنها تخطو إلى مركز الصدارة، لوضع القواعد وإنشاء المعايير الدولية (Snetkov & Lanteigne, 2015, p. 131). حيث تسعى الصين، إلى تشكيل تصورات الدول الأخرى حول القضايا الأمنية والسعي إلى محاذاة أمنية جديدة، من خلال الاستفادة من الفراغ المعياري الناشئ الناتج عن ضعف "جاذبية الغرب" في أجزاء كثيرة من العالم والتصدعات الناشئة في الترتيبات الأمنية الأوروبية وعبر الأطلسية. في هذا الصدد يحاجج "تشانغ وي وي" Zhang Weiwei، عميد الأكاديمية الصينية للعلوم بجامعة "فودان" Fudan، في عام 2016، أن "الحكم العالمي اليوم يدعو إلى خطاب سياسي جديد يتجاوز المنطق الغربي. [...] كقوة مسئولة، يجب على الصين طرح أفكارها وتفكيرها الخاص، وتزويد العالم ببديل". من هذا المنطلق قدم نائب رئيس "معهد الصين للدراسات الدولية" (CIIS)، "روان زونغزي" RuanZongze، مفهوم "الحماية المسؤولة" (كبدل لمسؤولية الحماية). بموجب هذا الإطار، ستقتصر الحماية على التخفيف من الأزمات الإنسانية، دون دعم أحزاب سياسية معينة أو مجموعات

مسلحة، حيث يعمل مجلس الأمن الدولي كهيئة شرعية وحيدة في ممارسة الحماية (Huotari, Gaspers, Eder, Legarda, & Mokry, July 2017, pp. 91-92).

## 2.4. القيود:

### 1.2.4. نقص الخبرة:

في عامي 2006 و 2008، أصدرت الحكومة الصينية "ورقة سياسة الصين بشأن إفريقيا" و "ورقة سياسة الصين بشأن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، والتي تبين الإستراتيجية الصينية في المنطقتين. ومع ذلك، لم تنشر الصين حتى الآن كتابًا أبيض أو وثائق سياسة حول الشرق الأوسط، وعليه تفتقر مشاركة الصين في الشرق الأوسط إلى تصميم عالي المستوى (Sun, China and the Middle East security governance in the new era, 2017, p. 368). حتى عام 2016، رشحت الصين خمسة مبعوثين خاصين لقضايا الشرق الأوسط وإفريقيا؛ إن أربعة من هؤلاء المبعوثين الخاصين مفوضين بقضايا الشرق الأوسط الكبير، (Sun & Zoubir, China's Participation in Conflict Resolution in the Middle East and North Africa: A Case of Quasi-Mediation Diplomacy?, 2018, p. 230) هؤلاء المبعوثون بشكل أساسي في قضايا، مثل القضية النووية الكورية، القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، أفغانستان، والقضية السورية، ولكن في وقت لاحق بدؤوا يلعبون دورًا وسيطًا في جميع القضايا الساخنة في الشرق الأوسط. جميع هؤلاء المبعوثين غير واضحين في جهودهم، وهم يتنقلون في جميع أنحاء المنطقة للتوسط بين الأطراف المتنازعة (Jin, 2017, p. 47).

ومع بداية الانتفاضات في الشرق الأوسط، لاحظ "بوتلر" Butler و "ويلر" Wheeler أنه "لا توجد سياسة صينية شاملة بشأن الدول المتأثرة بالصراعات؛ في الواقع، داخل الصين، السياسات والبحوث التي تركز على الحروب الأهلية وهشاشة الدولة محدودة للغاية." على الرغم من أن تركيزهم كان على النهج العالمي للصين بدلاً من الشرق الأوسط، إلا أنه أشار إلى الاهتمام المحدود بالموضوع. وبدلاً من المشاركة فقد أظهرت الصين ميلاً نحو نهج أكثر تدرجاً ومبدئياً مرتبطاً بالتعلم البنائي واليقظة الجيوسياسية للعمل

خارج جوارها المباشر. بالإضافة إلى ذلك، حدثت هذه القاعدة المنخفضة من مدى قدرة المسؤولين الصينيين على تقديم نهج بديل للصراعات التي تحتاج المنطقة (Burton, 2019, pp. 20-21).

#### 2.2.4. الانتقائية والمشاركة غير المباشرة:

بدأت بعض الأوساط الغربية، في إلقاء اللوم على الصين لعدم تقاسم المسؤوليات الأمنية مع الغرب واتهامها بأنها "راكب مجاني" في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، كتب "بول هانلي" Paul Haenle، مدير مركز "the Carnegie-Tsinghua Center for Global Policy"، في 8 أكتوبر 2013 أن "صعود الصين إلى القيادة العالمية يعني أن الخطابات والفيتو لم تعد كافية". ما يعني أن الصين يجب أن تتخذ إجراءات عسكرية فعلية على الأرض، وتنظم إلى التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير بدلاً من السعي إلى القيام بأعمال تجارية مع دول المنطقة. كما أكد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" في 8 أغسطس 2014، أن الصين كانت متسابقاً حراً لمدة ثلاثين سنة، حيث أعرب عن استيائه من اكتفاء الصين بالاستفادة من التغطية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وعدم رغبة الصين في المساهمة بمواردها العسكرية في المنطقة (Jin, 2017, p. 41). وعليه تشير هذه الانتقادات والتصورات إلى أنه لا يمكن اعتبار الصين لاعباً مسؤولاً ما لم تشارك بشكل أعمق في القضايا الأمنية في المنطقة.

حتى الآن، كان انخراط الصين في الشرق الأوسط الكبير في الغالب اقتصادياً ومدفوعاً بالطاقة ومن المرجح أن يظل كذلك لبعض الوقت، نظراً لما جاء في ورقة السياسة العربية الصينية، حيث يحدد المبدأ التوجيهي للتعاون الصيني العربي الطاقة كأولوية واحدة، والترويج للبنية التحتية والاستثمار التجاري كمجالين رئيسيين. ورغم التزام بكين بتحديث العلاقات السياسية مع الجهات الفاعلة الإقليمية إلا أن ذلك لم يترجم بعد على المستوى الأمني (Yang, 2018, pp. 291-292). يشير "صن" Degang Sun من هذا المنظور إلى أن المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي للصين قد تقدمت في الشرق الأوسط دون ما يصاحب ذلك من متطلبات لتوفير الأمن، ويلاحظ أن الصين سعت إلى تعزيز مصالحها من خلال الوسائل السلمية، التي تنعكس في "البصمة العسكرية الناعمة" التي لا تتحدى مبادئ

عدم التدخل. وأشار "سكوپيل" Skopel، في نفس الاتجاه، إلى أن تدخل الصين خارج نطاق الاقتصاد في الشرق الأوسط كان يتمثل في "الدبلوماسية والوزن العسكري الخفيفين". على النقيض من التوقعات المرتبطة بأن الصين ستستخدم أصولها الإستراتيجية والعسكرية لتأكيد مصالحها الاقتصادية في المنطقة (Burton, 2019, pp. 20-21). يشير هذا النوع من المشاركة الصينية في الشرق الأوسط الكبير إلى ما وصف بـ "دبلوماسية شبه الوساطة"، حيث يشارك الوسيط بهدف الدفاع عن المصالح التجارية والسياسية بدلا من المصالح الأمنية والإستراتيجية (Sun & Zoubir, China's Participation in Conflict Resolution in the Middle East and North Africa: A Case of Quasi-Mediation Diplomacy?, 2018, p. 227).

وحتى إذا قررت بكين تعزيز وجودها الأمني في منطقة الشرق الأوسط الكبير، فسوف تواجه قيودًا ومخاطر كبيرة. يتمثل العائق الأول، في ميراث ومبادئ الصين من خلال التأكيد الدائم على السيادة وعدم التدخل، فضلا عن التأكيد المستمر على الأمن القومي والتنمية. ثانيا: لا تزال بكين تعطي الأولوية لعلاقتها مع القوى الكبرى في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال سردها الاستراتيجي "نوع جديد من علاقات القوى العظمى"، الذي يسلط الضوء على أهمية الولايات المتحدة، (Yang, 2018, pp. 292-293) فمن المحتمل أن يؤدي انخراط الصين الأكبر في أمن الشرق الأوسط إلى وضع واشنطن وبكين على خلاف. ويرتبط العائق الثالث: برؤية الصين لقوتها وتأثيرها، على أنها لا تزال قوة جزئية تفتقر في كثير من النواحي إلى العناصر الضرورية لقوة عالمية كاملة (Lei, April 2014, p. 5).

## 5. خاتمة

من المبكر التأكيد على ظهور الصين كمساهم فعلي في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، نظرا لسجلها المنخفض في المنطقة ونقص خبرتها، ومع ذلك فإن المتغيرات التي تطرقت لها الدراسة بالبحث تزيد من فرص الصين في لعب دور بناء في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، خاصة تلك التي ترتبط بمصالح الصين المباشرة في المنطقة وعلاقتها الجيدة مع دول المنطقة، بالإضافة إلى تراجع جاذبية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعليه تحتاج مسألة مشاركة الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير، إلى النظر في مسألتين، ترتبط المسألة الأولى بالصين، حيث يتعين على الصين تحمل المزيد من المسؤولية لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والحفاظ عليهما. فبالرغم من أن الصين طرحت حلولاً مختلفة لقضايا أمنية مختلفة في الشرق الأوسط الكبير، مثل القضية السورية، إلا أن جميعها يفتقد إلى حلول جذرية وجوهرية. بالإضافة إلى ذلك فإن الصين اقترحت حلولها الخاصة للقضايا الأمنية في الشرق الأوسط الكبير بناءً على مواقفها ومبادئها الدبلوماسية العامة، وعليه فهي تحتاج إلى تخصيص ووضع إستراتيجية خاصة وواضحة بشأن قضايا الشرق الأوسط الكبير. أما المسألة الثانية، فتربط بالمجتمع الدولي، حيث يتعين عليه السعي لتسهيل اندماج الصين في مهام الحوكمة الأمنية في الشرق الأوسط الكبير، وفق تصوراتها ولعب دور بناء من خلال إشراك الصين دون مساومة ومشاركة سياسية عميقة. وعليه، فإن احتفاظ الصين ببرنامج مشاركة منخفض في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط الكبير لا يعني أن الصين ظلت مشاركاً سلبياً في المنطقة، بل على العكس، تلعب الصين أدوراً بناءة في المساعدة على الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الأمن في الشرق الأوسط الكبير، وفق ما تقتضيه سياستها الخارجية ومسؤولياتها في المنطقة. وعليه يمكن القول أنه على الرغم من أن الحلول الصينية لحوكمة أمن الشرق الأوسط الكبير بحاجة إلى التحسين ونتائجها غير ملموسة بعد، فإن آفاقها واعدة ومتفائلة.

## 6. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- Acharya, Amitav, (2016), Rethinking demand, purpose and progress in global governance: An introduction. In A. Acharya (Ed.), *Why govern? Rethinking demand and progress in global governance* (pp. 1-27), Cambridge University Press, Cambridge.
- Ceccorulli, Michela, & Lucarelli, Sonia, (2013), Conceptualizing multilateral security governance. In Sonia. Lucarelli, Luk, Van. Langenhove, & Jan, Wouters (Eds.), *The EU and multilateral security governance* (pp. 11-25), Routledge, London.
- Daase, Christopher, & Friesendorf, Cornelius, (2010), Introduction: security governance and the problem of unintended consequences. In Christopher, Daase, & Cornelius, Friesendorf (Eds.), *Rethinking Security Governance: the Problem of unintended Consequences* (pp. 17-36), Routledge, New York.
- Kirchner, Emil. J, (2007), Regional and global security: Changing threats and institutional responses. In Emil. J, Kirchner, & James, Sperling (Eds.), *Global Security Governance: Competing Perceptions of security in the 21st Century* (pp. 3-22), Routledge, New York.
- Lin, Christina. (2020). The Chinese MENA Narrative: Peace with Development via the Belt and Road Initiative. In Wolfgang, Mühlberger, & Toni, Alaranta (Eds.), *Political Narratives in the Middle East and North Africa: Conceptions of Order and Perceptions of Instability* (pp. 115-137), Springer Nature Cham-Switzerland.

- Sperling, James, (2009), Security governance in a Westphalian world, In Charlotte, Wagnsson, James, Sperling, & Jan, Hallenberg (Eds.), *European Security Governance: The European Union in a Westphalian World* (pp. 1-15), Routledge Abingdon-UK.
- Webber, Mark, (2014), Security governance, In James, Sperling (Ed.), *Handbook of governance and security* (pp. 17-40), Edward Elgar Publishing, Northampton .

الأمروحات:

- Pries, Kari. Mariska, (2017), Contested concepts and practices in security governance: evolving security approaches in El Salvador (PhD thesis), College of Social Sciences, University of Glasgow, Glasgow.

المقالات:

- Abdenur Adriana. Erthal, (2016), Rising powers and international security: the BRICS and the Syrian conflict, *Rising Powers Quarterly* , 1 (1), pp. 109-133.
- Burton Guy, (2019), Chinese conflict management in Libya, Syria and Yemen after the Arab Uprisings, *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* , 13 (1), pp. 18-34.
- Ehrhart Hans. Georg, Hegemann Hendrik, & Kahl Martin, (2014), Towards security governance as a critical tool: a conceptual outline, *European security* , 23 (2), pp. 145-162.
- Jin Liangxiang, (2017), China's role in the Middle East: current debates and future trends, *China Quarterly of International Strategic Studies* , 3 (1), pp. 39-55.
- LIU Shengxiang, & HE Hui, (2017), China's Solutions to Security Governance in the Middle East: An Assessment, *Asian*

*Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, 11 (4), pp. 32-45.

- Snetkov Aglaya, & Lanteigne Mark (2015), 'The Loud Dissenter and its Cautious Partner'—Russia, China, global governance and humanitarian intervention. *International Relations of the Asia-Pacific*, 15 (1), pp. 113-146.
- Sperling James, & Webber Mark, (2014), Security governance in Europe: a return to system, *European Security*, 23 (2), pp. 126-144.
- Sun Degang, (2017), China and the Middle East security governance in the new era, *Contemporary Arab Affairs*, 10 (3), pp. 354-371.
- Sun Degang, & HE Shaoxiong, (2015), From A by-stander to A constructor: China and the Middle East security governance, *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, 9 (3), pp. 69-99.
- Sun Degang, & Zoubir Yahia, (2018), China's Participation in Conflict Resolution in the Middle East and North Africa: A Case of Quasi-Mediation Diplomacy?, *Journal of Contemporary China*, 27 (110), pp. 224-243.
- Yang Hai, (2018), Time to up the game? Middle Eastern security and Chinese strategic involvement, *Asia Europe Journal*, 16 (3), pp. 283-296.
- Zhongmin Liu, (2011), China's diplomacy on the hot issues of Middle East: history, ideas, experiences and impact, *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, 5 (2), pp. 68-91.

الأوراق البحثية والمداخلات:

- Ceccorulli, Michela, & Lucarelli, Sonia, (2014), Security governance: making the concept fit for the analysis of a



multipolar, global and regionalized world (Research Paper No. 41), Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Florence.

- Fung, Courtney. J, (October 2017), Foreign-imposed regime change and intervention in Chinese foreign policy at the UN Security Council (Working Paper), East Asia Institute, Seoul.
- Henökl, Thomas, & Reiterer, Michael, (2015), Multilateral Regional Governance: Comparing EU and China engagement in Asia. Brussels.
- Menegazzi, Silvia, (2012), *ching reinterprets the liberal peace* ( Working papers 12), Istituto Affari Internazionali, Roma.

الدراسات:

باللغة العربية

- أندرو سكوبيل، و علي رضا نادر، (2016)، *الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر*، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا-كاليفورنيا.
- وليد عبد الحفي، (4 ديسمبر 2011)، *متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- وليد عبد الحفي، (مارس 2022)، *مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

باللغة الأجنبية:

- Fulton, Jonathan, (2019), *China's changing role in the Middle East*, The Atlantic Council, Washington.
- Huotari, Mikko, Gaspers, Jan, Eder, Thomas, Legarda, Helena, & Mokry, Sabine, (July 2017), *China's emergence as a global security actor: strategies for Europe* (MERICS PAPERS ON CHINA No 4), MERICS, Berlin.

- Lei, Xue, (April 2014), *China as a permanent member of the united nation security council*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin.
- Siddi, Marco, & Kaczmarski, Marcin (2019), *Russia and China in the Middle East: Playing their best cards (briefing paper)*, Finnish Institute of International Affairs, Helsinki.